الاسم واللقب: فاتح النوررحموني

الرتبةالعلمية: أستاذمحاضر – أ–

التخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية

المؤسسة:جامعة محمد بوضياف – المسيلة

البريدالالكتروني: fathi_rahmoun@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

المقاربة النقدية للأمن الدولي – محاولة لإعادة بناء مفهوم الأمن

مقدمة:

تعتبر مسألة الأمن الدولي قضية جوهرية على المستوى الأكاديمي في مجال العلوم السياسية خصوصا وفي اطار العلوم الاجتماعية والانسانية على وجه العموم، فقد أخذت حيزا وافرا من الاهتمام في اطار الدراسات الاستراتيجية خلال بداية القرن العشرين في مرحلة أولى، وذلك رغم حصرها في التهديدات ذات الطابع العسكـــري الموجهة ضد أمن الدولة، ثم في مرحلة ثانية مع نهاية القرن العشـــرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث أصبحت تدرس في اطـــار أكثر استقلالا وتركيزا وهو مجال الدراسات الأمنية، فتطورت بشكل كبير لتتجاوز البعد العسكـــري، وتشمل جوانب متعددة من جوانب حياة المجتمعات ومستويات متفاوتة فوق وتحت مستوى الدولة. ورغم توسع مفهوم الأمن الدولي الى جوانب ومستويات متعددة، الا ان أنصار المقاربة النقدية يعتقدون بأن مفهوم الأمن الدولي قد تم بنائه على أسس خاطئة،فتصور الأمن الدولي وبناءه على أساس فواعل كالدولة أو النظام الدولي يعتبر قاصرا وغير مجدي لتحقيق هذا الأمن المنشود، وبالتالي يجب تهديم هذه الأسس والتصورات الخاطئة واعادة بناء مفهوم جديد للأمن أكثر موائمة للتحديات والتغيرات في طبيعة النظام الدولي ومستقبل أمن البشرية، ومنه فان الاشكالية التي تثار في هذا الشأن هي: - **كيف حاولت المقاربة النقدية تهديم مفهوم الأمن الدولي السائد وبناء مفهوم جديد بمنظور نقدي؟**

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأمن الدوليوفق المقاربات التقليدية (الوضعية)؟
- كيف حاولت المقاربة النقدية تهديم مفهوم الأمن الدولي؟
- كيف حاولت المقاربة النقدية اعادة بناء مفهوم الأمن الدولي من جديد وفق منظور نقدي؟

01/ مفهوم الأمن الدولي:

أ- **تعريف الأمن:** الأمن ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو " اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الايمان والأمانة ".[1] فالأمن لغة مصدر الفعل أمن - أمنا وأمانا وأمنة، ويعني " السلامة " أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، يقال " أمن من الشر" أي " سلم منه "، وكذلك يقال " أمّـــن فلان على كذا " أي " وثق به وجعله أمينا عليه ".[2] ومصطلح أمن Sécurité كذلك يعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، وهو مصطلح لاتيني يعود في الأصل الى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد Sùr=Securus.[3]

والمقصود بالأمن ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا ، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها، ويعبر عنه هنري كيسنجر Henry Kissinger من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا من خلالها الى حفظ حقه في البقاء.[4]

ب- **تعريف الأمن الدولي:** ارتبط مفهوم الأمـن في العلاقات الدولية أساسا بمفهوم الدولة، فهي تشكل الوحدة الرئيسية في بنية النظام الدولي، والأمن هو السبب الأساسي لقيامها ونشأتها، فقد ميز "توماس هوبز" بين حالة المجتمع والنظام، وحالة الطبيعة والفوضى، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي (داخل الدولة) يعيشون حالة المجتمع، في حين تعيش الدولة في النظام الدولي (العلاقات بين الدول) حالة الطبيعة، والحاجة الملحة للأمن هي التي دفعت البشر الى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، وذلك من أجل القيام بوظيفة تحقيق الأمن وحماية الشعب من العدوان الخارجي، ورغم التطورات التي شهدها البشرية وجملة التغيرات التي عرفها شكل النظام الدولي ، فلاتزال هذه الفكرة الأساسية تطبع تصور العرف الدولي السائد، وكونها المصدر الأساسي في شرعية السلطة وسبب الولاء لها.[5]

ويعرف بأنه "الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل... وتأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية، وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية ... ويهدف الى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار".[6]وتعتبر معاهدة واسفاليا سنة 1648 التاريخ الفاصل لمفهوم الأمن في اطار الدولة، حيث أصبح مرتبط بوجود الدولة ودورها في تحقيقه أو فقدانه.

02/ الأمن الدولي وفق المقاربات الوضعية:

بناء الأمن وفق هذا المنظور يكون انطلاقا من اعتبار الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وغياب سلطات فوقها لها قدرة على ردعها وتحجيم سلوكياتها التي تمس بسيادة غيرها، ثم إن الأمن ضرورة ملحة بالنسبة الى كل هذه الدول، وهي تسعى الى تحقيق أمنها وسيادتها ضد كل القوى العسكرية المعتدية، كما أن تحقيق هذا الأمن غير ممكن دون امتلاك القوّة العسكرية التي يجب أن تكون أكبر من القوة العسكرية للدولة المعتدية.

وهذا المفهوم مرتبط بتطور الدراسات الاستراتيجية، فالمفهوم التقليدي لاستراتيجية الدول الأمنية في الفترة من قبل الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، انحصر في مفهوم ضيق وهو استخدام القوات المسلحة من طرف الدول، بغية منع أو ردّ التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أخرى أو تحالف دولي، وهذا ما جعل مفكري المدرسة الواقعية يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيس يحقق أمن الدولة، وهو أيضا العامل الأساسي في تشكيل القوة، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخ بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور، ولتر ليبمانLippmannWalter، أرنولد وولفرزArnold Walfers ، ري كلاين Ray Cline، هانس مورقنثاوHans Morgenthau، جون سبانيرJohn Spanier وغيرهم. ويرى هذا الأخير أن القوّة تكمن في القوّة العسكرية للدولة، ويعتقد بأن أهم خصائص القوة المشتركة تقوم على احتمالية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يتوافق مع رغباتها.[7] ويرى أيضا هانس مورقنثاوHans Morgenthau أن تحقيق أمن الدولة :" ينطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوّة، الّتي تُمكّن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، وإن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها "، وهذا أقرب أيضا الى ما ذهب اليه ريمون أرون Reymond Aron من أن :"دعم الأمن يتحقق بالقوّة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة/الأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق التي تمارسها دول أقوى منها".[8]

03/ المقاربة النقدية ومحاولة تهديم مفهوم الأمن الدولي:

يؤكد أنصار المقاربة النقدية من أمثال هوركهايمرHorkheimer،وكوكسCox،وأدورنوAdorno، وهابرماسJurgen Habermas، على أن بناء مفهوم الأمن على أساس القوة العسكرية هو مفهوم قاصر. وذلك اعتبارا الى أن معظم التهديدات التي تواجه اليوم دول العالم المتخلف غير متعلقة بالتهديدات العسكرية، بقدر ماهي تتمثل في التهديدات الداخلية المعقدة، والمرتبطة بضعف بنيتها المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أصبحت عابرة للحدود وتتجاوز سيادة الدولة وقدراتها، وأن مواجهة هذه التهديدات وايجاد حلول لها غير ممكن اعتمادا على القوات المسلحة، بل يجب استعمال وسائل أخرى أكثر موائمة ونجاعة من الوسائل العسكرية.

وينطلقون من الانتقاد الشديد للاتجاهات الوضعية التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ويعتقدون أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمـــــن في النظام الدولي، يرجع بالأساس الى الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية* **مشكلة أنطولوجية** * فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عنه تحقيق أمن الأفراد دائما، في حين أن تحقيق أمن الفرد يتضمن أمن الدولة بالضرورة، فقد يعيش الأفراد حالة اللا أمن الناتجة عن الأمراض والفقر داخل دولة آمنة من الاعتداءات الخارجية بمختلف أشكالها، في حين أن الدولة لا يمكن أن تكون غير آمنة اذا كان كل أفرادها يشعرون بالأمن، فدور الدولة هو تحقيق أمن الأفراد وهذا سبب وجودها الأول، فتكون الدولة آمنة عندما تحقق أمن أفرادها بالمفهوم الواسع للأمن. كما أن الدولة قد تكون في بعض الأحيان مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد في حدّ ذاتها، مثلما هو

شائع في العديد من النظم الشمولية أو التسلطية، التي تتبنى سياسات القمع والاضطهاد السياسي كوسائل لحماية السلطة، ومنه ضرورة مراجعة وحدة أو مرجعية التحليل في الدراسات الأمنية.

وينتقدون أيضا شكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، وكذا التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل أي البحث عن أمن الدولة في بيئة صراع وفوضى في النظام الدولي، والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة ، فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع الذي تسيطر عليه وتوجهه الأفكار والايديولوجيات السلبية، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني.

04/ محاولة اعادة بناء مفهوم الأمن الدولي من منظور نقدي:

من أهم رواد المقاربة النقدية، أو انصار **الدراساتالأمنيةالنقدية**Critical Security Studies، ماكس هوركهايمرMax Horkheimer، وروبرت كوكس Robert Cox، وتيودور أدورنو Theodor Adorno،ويورغنهابرماسJurgen Habermas ومارك هوفمانMark Hoffman وغيرهم، حيث يطالب هؤلاءبضرورة تبني مرجعية جديدة وهي - الفرد أمن الانسان (الأمن الانساني على المستوى الدولي)، ويدعون الى التحرر الانساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي الدولة، فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد، ويجب التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم. فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الانسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل انتشار الفقر نقص الغذاء، تلوث المياه، التلوث البيئي والاحتباس الحراري، تدني الخدمات الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، تدني مستوى التعليم، انتشار المخدرات، التصحر، التطرف والارهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة البشر والأسلحة، الابادة الجماعية، العنف الأسري، ندرة الموارد، الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي وغيرها. ويجب التأكيد في هذا الاطار على ترابط مكونات الأمن الانساني، فتحقيق الأمن في الجانب الاجتماعي مرتبط بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وغيرها من الجوانب الأخرى والعكس صحيح، فيتوقف تحقيق كل منها عن الآخر.

وظهرمفهومالأمنالانسانيبقوةفيمنتصفالتسعينات،وذلكاثرالتغيراتالجوهريةالتيحدثتفيالنظامالدولي،كظهورمشكلاتأمنيةجديدةمرتبطةبالحياةاليوميةللأشخاصأكثرمنهامشكلاتدولية،فقدشهدعقدالتسعيناتالعديدمنالصراعاتالحادةالتيأخذتطابعالصراعاتالداخليةبنسبة 95 % وكانضحاياهامدنيينبنسبة 90 %. ومنهأصبحمفهومالأمنالانسانيمرتبطبالتنميةالشاملةللدولة،وهوماأكدهاعلانالحقفيالتنميةالذياعتمدتهالجمعيةالعامةللأممالمتحدةفيقرارها 128/14 الصادربتاريخ 1986/12/04، علىأنهاعمليةاقتصاديةواجتماعيةوثقافيةوسياسيةتهدفالىالتحسينالمستمرلرفاهيةالأفراد وأمنهم.[9]وحددتقريرالأممالمتحدةالانمائيلسنة 1999 مفهومالأمنالانسانيوربطهبالواقعالدوليبالوصفالتالي "رغممماتقدمهالعولمةمنخدماتللتقدموالحرية ... فإنهاتفرضمخاطرهائلةعلىالأمنالبشريفيالقرن 21، هذهالمخاطرستصيبالأفرادفيالدولالغنيةوالفقيرةعلىحدّسواء".[10]وحددهذهالمخاطرفي:

- عدمالاستقرارالمالي.
- عدماستقرارالدخل.
- غيابالأمانالصحي.
- غيابالأمانالثقافي.
- غيابالأمنالشخصي.
- غيابالأمنالبيئي.
- غيابالأمنالسياسيوالاجتماعي.

ومنهفمكوناتالأمنالانسانيمتكاملةويتوقفكلمنهاعنالآخر،فلايمكنتحقيقالأمنالدوليالامنخلالتحقيقأمنالانسانفيكلمكان،وحمايتهمنتسلطالدولةأولاومنفشلمؤسساتهافيتحقيقالتنمية،فالدولةفيحدذاتهاقدتكونأكبرمهددللأمنالانسانيمنخلالبعضالسياساتالتيقدتعتمدهامثل:

- العنفالمؤسساتي (تسريحالعمال،رفعالضرائب، ...).
- تنفيذالقوانينبإجراءاتبوليسية (المبالغةفيممارسةسياساتالاكراه).
- الصراعالسياسيمنأجلالسلطة (ممارسةالعنفمنطرفالفواعلالسياسية).
- انعكاساتالسياسةالخارجيةالمتبعة (الدخولفينزاعات).
- فشلالسياساتوالمخططاتالتنمويةالغيرمدروسةأوالمستوردة.
- قمعالحرياتالأساسيةالفرديةوالجماعية (خاصةحريةالاعلام).

فالمقاربة النقدية أو مقاربةالأمنالانسانيترتكزعلىصونحياةوكرامةالانسانالماديةوالمعنوية،وهيلاتلغيأمنالدولة،وانماتحولنقطةالتركيزمنأمنالدولةإلىأمنالإنسان،لأنهذاالأخيريعبرعنالأمنالشاملالذييجمعبينمسألةحقوقالانسانوالتنميةالانسانيةالمستديمةالديمقراطيةالتشاركية،ومنهفهويقومعلىثلاثةشروطأساسيةيتعينعلىالدولةالاضطلاعبهاوهي:

01- **أنسنةالتنمية**:
وهذايتطلبجعلالتنميةتتمحورحولحاجاتوحقوقالإنسانالأساسيةوأنتكونشاملةومتكاملةبينجميعالمجالاتالاقتصاديةوالسياسيةوالثقافية
...،وأيضامستديمةلتحققطموحاتوأهدافالأجيالالحاضرةواللاحقةعلىحدسواء ومنه تحقيق الأمن الدولي حاضرا ومستقبلا.

02- **دمقرطةالحياةالعامة**:
وذلكبجعلحقالمواطنةومبدأحكمالأغلبيةمصدراللمشروعيةوالمشاركةالسياسية،وأساساللتداولالسلميعلىالسلطةوالتمثيلالسياسي،وآليةضابطةللأداءالسياسيالحضاريومحددةفيالأخيرلمسألةالعقابوالجزاء، لاحتواء كل ما قد يهدد الأمن الدولي والاستقرار المؤسساتي.

03- **تجسيداستقلاليةالقضاء**:
وذلكببناءدولةالقانون،وترسيخسموالتشريعاتوالتنظيماتالعامة،التيتجسدبناءدولةالكفاءةوالاستحقاقوالجزاءوالتمتعبالحرياتالأساسية،وإنهاءحالاتالرداءةواللاعدالةوالتعسف،ومنهالعدالةوالمساواتفيالحقوقوالواجباتالفرديةوالجماعية، والتي تحقق في الأخير أمن الفرد واستقرار الدولة الذي يحقق بدوره الأمن الدولي.

والأمنالانسانيليسبديلاًلأمنالدولةبلهوحجرالأساسلتحقيقأمنالدولةوالنظامالدولي،فأمنالفردمرتبطبأمنالدولةويتحققمعنجاحالاجراءاتوالسياساتالتيتعتمدها،فهويؤديالىبناءشراكةحقيقيةوفاعلةبينالانسانوحكومته،ويقويأيضاالعلاقةالوظيفيةبينأمنالأشخاصبدولتهم،ومنهتحقيقالأمنبمقاربةانسانية،أينيرتبطبالضرورةأيضابالأمنالمجتمعيوأمنالهويةالاجتماعيةللفئاتالمكونةللمجتمعفيهذهالدولة،لأنالهدفالأساسيهومنعحدوثالصراعاتبينالناسقبلتطورهذاالصراعالىبينالدول،وهذامايحددخصائصالأمنالانسانيالأساسيةالتييمكنتلخيصهافي:

- الأمنالانسانيشاملوعالميويعنيحقالانسانفيكلمكانمنالعالم.
- مكوناتالأمنالانسانيمتكاملةويتوقفكلمنهاعلىالآخر
(ترابطالأمنالاقتصاديبالاجتماعيبالسياسيبالثقافيبالصحيبالبيئي ...).
- يتحققالأمنالانسانيمنخلالالوقايةالمبكرة
(يتطلبحلولقبليةواستباقيةمثلالسياساتالتنمويةوليسمعالجةبعديةلأنهاغيرمجدية).
- الأمنالانسانيمحورهالانسان – نوعيةحياةالانسان.
- أمنالدولةليسغايةبلوسيلةلتحقيقأمنالفرد.
- بناءالأمنالانسانييكونمنالأسفلالىالأعلىوليسالعكس.

وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا عميقا، فبعض مفكري النقدية على رأسهم روبرت كوكس (Robert Cox) ينتقدون النظريات التقليدية كونها تركز على الوصف دون الفهم والشرح، وينتقدون أيضا المقاربات التأويلية التي تركز على الفهم دون تقديم النقد لحدود الفهم، ومنه فهم يحاولون تجاوز هذا النقص من خلال تقديم تحليل لفهم المركب الاجتماعي/السياسي/التاريخي، وفهم كل الظواهر المرتبطة بها، فهي تشكل قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية.

فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية، هي أمن الانسان أو التحرر الانساني Emancipation Human، وبالتالي فان هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الاعتبار الى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو الاقليمي أو حتى على المستوى العالمي، ويتحقق التحرر الانساني –تحرر الأفراد والجماعات– بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تُعيقهم عن اختيار ما يريدونه.[11] فمسألة التحرر والانعتاق عند كين بوث (Ken Booth) هي أساس ومركز النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم.[12] فالإنسان هو موضوع وهدف الأمن وليس الدولة.

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وانما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والارهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المقاربة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام أمن الأفراد من خلال السياسات التي تتبعها.[13] فقد انتشرت في العديد من الدول الافريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة،

كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجـــــز الدول على وضع حلـــــول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، أو كما يصفها دانيال بيل (Daniel Bell) بأن التهديدات بعد الحرب الباردة أصبحت مشكلات أكبر من الدولة، وهو ما يؤكد من جهة ثانية ترابط أمن الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجـــوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

الخاتمة:

إن أنصار المقاربة النقدية انطلقوافي تحليلهم لمسالة الأمن الدولي منالانتقاد الشديدللاتجاهات الوضعية،اعتبارا التركيز هاعلىالدولةكفاعلاساسيو مرجعيةفيتحليلالعلاقاتالدولية،وعلىالعاملالعسكريكموضو عرئيسيو محددللقوةفيالسياسةالدوليةوكقطاعللتحليل،وأرجعوا ذلك الضعفوقصورمنهجيسببهالأساسيالتركيز علىتحليلالواقعالدوليخلالفترةزمنيةمعينةمنتاريخالعلاقاتالدوليةدون غيرها، ومنه تمتجاوزتسميةالدراساتالاستراتيجيةبأجندتهاالمحدودة،المسمىالدراساتالأمنيةأودراساتالأمنالدوليبأجنداتأكثرا نفتاحواتساعا،وبالأساسالدراساتالأمنيةالنقديةCritical Security Studies. فالمقاربة النقدية في اطار الدراسات الأمنية النقدية طرحت مفهوما جديدا للأمن الدولي أكثر اختلافا وشمولا واتساعا عن المفهوم التقليدي، ومنه فقد أحدثت ثورة في مفهوم الأمن عموما وفي مفهوم الأمن الدولي على وجه الخصوص، فقد شكلت قطيعة معرفية مع الدراسات الأمنية السابقة، وأسست من جديد الى مفهوم الأمن الدولي انطلاقا من مستوى جزئي وصولا الى مستوى كلي، فلأول مرة تطرح فكرة بناء الأمن من الأسفل الى الأعلى، وذلك انطلاقا من الفرد الى المجتمع الى الدولة وأخير الى النظام الدولي، فمن غير الممكن اطلاقا تحقيق الأمن الدولي في ظل غياب أمن الفرد أو الأمن الانساني في أي منطقة من العالم.كما أنطبيعةالتهديداتالأمنية في اطار المقاربة النقدية هيالتيتحددطبيعةالوسائلوآلياتالمعالجة،ففيحينكانتالتهديداتالتقليديةذاتالطابعالعسكريتتطلبمعالجتهاتدخلالدولةبال وسائلالعسكرية،ويكونالتدخلقبلياًمنخلالزيادةالقدراتلردعالعدوانأوبعديةبالدفاعوالتصديللقواتالمعتدية،فانالتهدي داتالمتنوعةالتينحنبصددهافي اطار المقاربة النقدية، منغير المجديحلهابواسطةالقوةالمسلحة،فهيتتطلبتدخلاقبليًّامنخلالوسائلمتنوعةفيمجالاتمختلفة،فهذهالوسائلمرت بطةبالحياةاليوميةللإنسان،كالتنميةالاقتصاديةوالتنميةالسياسيةوالتنميةالاجتماعية او التنمية الشاملة والمستديمة،وغيرهامنتوفيرشروطالحياةالكريمة،التيتجعلالانسانمتحررامنالخوفوالحاجةمعاًحاضراومستقب لا .

قائمة المراجع:

[1] - أسامة عبد الرحمان، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي** ، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 ، ص 13.

[2] - هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص 18 .

[3] - Cornu Gérard ,**Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987 , P 752 .

[4] - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق ، ص 18.

[5] - سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص 10 .

[6] - عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011 ص 09.

[7] - صالح غازي نهار، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي** ، اربد : دار الأمل ، ط1 ، 2010 ، ص 16.

[8] - سليم قسوم ، **" المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن "** منشور في : http://guessoumiss.wordpress.com تاريخ الدخول 2014/06/27 .

[9] - يوسف بن عودة، **"علاقة التنمية الدولية بحقوق الانســـــان"**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 25، ديسمبر 2016 ص 02.

[10]- HumanDevelopment Report 1999, Published For the United Nation Development Programme (UNDP), New York , Oxford UniversityPress 1999.

[11] - عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 70 ، 71.

[12] - Ken Booth ,**Theory of World Security** , Cambridge UniversityPress , 2007 , P 110 .

[13] - عبد النور بن عنتر ، **" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، المجلد 40 ، أفريل 2005 ، ص 59 .